من النقد..

إلى الرد !

نقد الشعائر الحسينية إلى أين ؟!!



بقلم: السيد محمد علي الحلو

من النقد ..

إلى الرد !

نقد الشعائر الحسينية إلى أين ؟!!



بقلم:

السيد محمد علي الحلو

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ ـ ٢٠١٥م



منشورات :

مؤسسة الإمام الحسن (عليه السلام) ، خيرية ـ ثقافية

جمهورية العراق ـ كربلاء المقدسة

٠٧٧٠٩٩٩١٢١٦ \ ٠٧٨١١١٢٠٠١٢

Alemamalhassan@yahoo.com

مطبعة النجف الأشرف ـ حي عدن

من النقد..

إلى الرد

بِسْمِ اللهِ الرّحْمنِ الرّحِيمِ *

الحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ *

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ *

اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ *

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ

صدق الله العلي العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

اتخذت الشعائر الحسينية منحى مهماً من التعبير النفسي عن مصيبة سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام) وتجذرت هذه الشعائر في العمق التاريخي الإسلامي حيث بدأت ظواهر الحزن الكونية العامة التي أعلنت حدادها على الإمام الحسين (عليه السلام) يوم مطرت السماء دماً، وبانت حمرة السماء في كبدها حزينةً مشجية.

وعلى الصعيد النفسي لم تزل تنطلق الشعائر الحسينية من النفس إلى النفس، أي تنطلق من انبعاث نفسي يملأ النفس بأرجائها المتمادية حزناً واسعاً على تلك المصيبة التي استفزت مشاعر كل مخلوق ما يرى وما لا يرى - كما في كثير من الروايات - واستطاعت هذه الشعائر الحسينية أن تربط الماضي

بحاضر الإنسان وتضمن له قراءة مستقبليه قادمة من أرجاء الشعور الملامس للحدث المقروء بعين الغيب فضلاً عن الشهود، هذه من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإنه بقدر ما تتصاعد وتيرة الشعائر وحضورها العام وعلى نطاقها الواسع، فإن هناك وتيرة أخرى تتصاعد باتجاهها العكسي، وهي حالة النقد لهذه الشعائر، والتي اتخذت توجهات إعلامية تسعى إلى كسر هذه الإرادة الشعائرية بتوجهاتها العامة، والتي خلقت جواً تنافسياً غير محمود في كثير من الظواهر النقدية التي حالت دون الأخذ بالاعتبار مشاعر المجموع، أو بالأحرى حاولت الأذواق الفردية أن تهيمن على المجموع الشعائري العام، وتمارس حالة الاستبداد العام، وألغت كل مفاهيم الحوار المشترك بين الجانبين ولجأت إلى التصنيف بين هذا لي وهذا ضدي - أي من كان على رأيي فهو معي وإلا فهو ضدي - ويأخذ هذا النزاع مديات بشكلها التعنيف حتى يصل إلى حالة من الخواء الفكري ينتقل إلى محاولات التهم والسباب والتسقيط على النحو المجاني خصوصاً من الطرف المضاد للشعائر.

وسنشير إلى هذا القسم في مستقبل البحث إن شاء الله

تعالى.

ومحاولتنا هذه تستند إلى معطيات شعائرية أخذت توجيهاتها الروائية ومشروعيتها من خلال تلك الروايات الواردة في الحث على تعظيم الشعائر بكل تنوعاتها ـ فضلاً عن الجهود الفقهية لتصحيح نظرته الأخرى المضادة للشعائر لتلقي الحجة ـ وتظهر البينة.

وبهذا استطاعت هذه الدراسة أن تخطو الخطوة الأولى في تأسيس المنهج الموضوعي للفهم الشعائري الذي يتأرجح بين إصرار الشعائريين على مواصلة رسالتهم الشعائرية، وبين الناقدين وتطرفاتهم المبرمجة والعشوائية.

لم يبق النقد الشعائري كحالةٍ مستوحاة من شعور فردي ينطلق من ثقافة خاصة أو حالة نفسيه أو شعور قبلي متراكم يخلق حالة الضد للحركة الشعائرية المستوحاة من ثقافة الأمة ونظرتها، ولا هو حالة جماعية تنطلق من نظرة العقل الجمعي للبعض الذين يقرؤون الشعائر وفق نظرتهم الخاصة، و بل أخذ النقد الشعائري مسلكاً مبرمجاً تغذيه دوائر القرار الدولي بكل توجهاته، من خلال المتابعة لهذا الأمر تسنى لدينا تقسيم النقد الشعائري إلى منحيين :

المنحى الأول:

عشوائية النقد الشعائري

وهـي حالـه نقديـة غـير منـضبطة تحـت أصـول معينـة أو توجهـات منتظمـة أو أهـداف محـسوبة ، فهـي حالـة مـن النقـد العشوائي تنطلق من دواع متعددة وثقافات مختلفة ، بل وأهداف غير معلنة تتماشى ورغباتها الآنية ، بل وأحياناً العبثية حيث دائماً ما تكون هذه النقودات مستوحاة من ثقافة فردية تدفعها توجهات خاصة منها :

أ. التوجهات النفسية:

حيـث تنطلـق بعـض المقـولات النقديـة مـن حالـة نفـسية مستوحاة من أسباب خاصة تهيمن عليها دوافع نفسية بسب ما تعانيه من أزمات فكرية تنطلق من واقع نفسي مرير ، فتسعى عند ذاك إلى مهاجمة هذه الشعائر بطرقها الخاصة - وتلغي مشروعيتها من خلال الوقيعة بهذا التراث ، وتسعى إلى محاولة

المطالبة ـ غير المشروعة ـ بدليل الحلية، أو افتعال دليل حرمة من نسيج خيالها المهووس، وبهذا فإنك تجد هذا النقد تزداد وتائره بسب معاناة نفسية لدى بعض الأشخاص، ثم لا تكاد أن تخبو هذه الاعتراضات متى ما صادفت بعض الحلول لأزمتها النفسية الخاصة.

ب. التوجهات الفكرية:

يعيش البعض تحت ظرفٍ فكري ضاغط ناتج عن تحولات فكرية خاضعة لظروفها القاهرة، فقد يخرج الإنسان عن فطرته بعضها أحياناً، وقد تتمدد فكرته المضادة لتشمل كل فطرته، عندها يكون الإنسان مسوخاً فكرياً فينحدر من إنسانيته إلى الهاوية الفكرية التي تلغيه عن التفكير ـ لا تُلغي تفكيره فحسب ـ وإذا عاش الإنسان هذه الأجواء الفكرية الضاغطة أحالته إلى معترضٍ على كل شيء، فيرى الأمور بمنظاره، ويُخيل إليه أن كل فكرة لا تنسجم مع دواعيه تكون فكرة مضادة، أو يراها أحياناً هدامة يتحرك لإيقافها أو لإنقاذ الآخرين منها؛ أو إذا عجز يعمل على إنقاذ نفسه كما يتصوره هو، وبهذا يبقى في دوامة الاعتراضات يُلغي فكرة ويستعيض بأخرى وهكذا.

ومن هؤلاء تنبع الاعتراضات على الشعائر والنقد العشوائي غير الموجه أو المعتمد على دليل، ومن هنا نجد أن هذه الاعتراضات هي إحدى خيارات هؤلاء الذين يعانون من عشوٍ ثقافي لا يقوون معه على التحكم بأفكارهم ومبتنياتهم.

وستكون الشعائر الأكثر تعرضاً لانتقادات هؤلاء كونها ـ أي الشعائر ـ تندرج في إطار الممنوع الذوقي الذي يستحسنه الأكثر، كما أنها هي مثار جدل الكثير، فيتمكن هؤلاء من النفوذ في أوساط اللغط الدائر حول الشعائر، وستكون لهم فرصة كبيرة في نفوذ آرائهم عند ذاك.

جـ . المتطفلون الانتهازيون:

وهم مجموعة ليسوا بالقليلة يحرصون أن تكون لهم بصمة خاصة في النقد الشعائري، وهؤلاء تنقصهم الثقافة العامة فضلاً عن الثقافة الشعائرية، ويحاولون انتهاج مواقف سلبية في الأوساط العامة، لتكون لهم إمكانية المشاركة في إلغاء ظاهرة معينة ليستفيدوا من هذا الإلغاء، أو تأتي النتائج بشكلها العكسي، فيحاولون أن ينتجوا منهج الحرص على تعزيز الشعائر وتقويتها، وبهذا فهم ليس لهم مواقف ثابتة وإنما

مواقفهم تبعاً لحيال المصالح التي يجنونها من الإلغاء أو التثبيت، فلربما يعيشون في ظروف خاصة يسعون من خلالها إلى مهاجمة هذه الشعائر، وأحياناً يتأقلمون مع ظروف تعزز معها الشعائر، فتراهم ينحون منحى الجد في الحفاظ على الشعائر، وهم ليسوا من أهل الإلغاء ولا من أهل التعزيز لذلك، بل هم أصحاب فتنة يؤجبونها متى ما درت بذلك مصالحهم، وينكمشون متى ما وجدوا لذلك سبيلا.

د. المتسلطون من ذوي النفوذ:

وهم أصحاب مصالح معينة ينحازون إلى مصالحهم متى ما رأوا أن تهديداً ما تخلقه الشعائر لمصالحهم، ومتى ما وجدوا أن من المصلحة الوقوف مع الشعائر دعموها وأيدوها، وهؤلاء أكثرهم من طبقة السياسيين الذين يراعون توجهاتهم السياسية، وقد شكلوا هؤلاء طبقة صغيرة ومحدودة، لكن قراراتهم خطيرة جداً وفعالة، سواء كان منها السلبي ضد الشعائر، أو الإيجابي المؤيد للشعائر، فهم أصحاب قرار، ونتيجة لذلك فإننا نجد أن هذه الآراء ستكون في الطليعة أحياناً منتجة معها مواقف تنسجمُ وتطلعات صاحب الرأي المتبنى.

هـ . أدعياء العلم:

ظهرت في الآونة الأخيرة وجودات من المدعين للعلم، وتعددت ذلك إلى ادعاءاتها المرجعية، وقد دُعمت هذه الوجودات بدعم مادي بل لوجستي للتحرك على مساحة واسعة وبث مرجعيتها المدعاة، والملاحظ أن هذه كانت تسعى إلى الوقوف ضد الشعائر الحسينية كلها أو بعضها، ويبدو أن تخيلها غير الصحيح في اداعاتها هذه زُين لها أدلة تحريم بعض الشعائر، والملفت أن المتلقي لفتاوى التحريم لا يجد إلا مدعين لمرجعيات غير واضحة المعالم، أو أنها خيالية جداً حتى تجد مثل هذه الوجودات دعايتها لنفسها بالخلاف للفقهاء الحقيقيين أهل فتوى، وأن شهرتها لا يمكن أن تتم ما لم تدعمه فتوى التحريم المدعى، لذا فإنك حينما تتابع فتاوى التحريم وفتاوى حلية الشعائر جميعاً، تجدها في قائمتين متناقضتين، يتزعم الأولى ـ فتاوى التحريم ـ أصحاب الادعات، والثانية ـ فتاوى الحلية والاستحباب ـ المراجع الحقيقيون الذين يتمتعون بفكاءةٍ علمية عالية، وشهدت لهم الأوساط العلمية بذلك، في حين يفتقر الآخرون إلى التأييد والبروز، فيتعاطون مع الشعائر تعاطياً

سلبياً.

نعم، قد يجتمع البعض بمن منع بعض الشعائر في بلده ولم يحرم، وأقول منع، وفرق بين المنع لمصلحةٍ ما وبين التحريم لدليلٍ ما، فإن الوضع السياسي الذي يعيشه لعله دعاه إلى المنع لمصلحةٍ سياسية يراها وهو أعرف بها، لكنه لم يحرّم ذلك، والمتابع لهذا الأمر سيجد الفرق واضحاً، وما ذكرناه لا يخفى على اللبيب.

هذه هي معالم النقد العشوائي الذي ذكرناه، ولعل ما خفي كثير، كحالات خاصة حاكية عن أزمة فردية، أو حالة جماعية معينة.

المنحى الثاني:

منهجية النقد الشعائري

وهي الحالة الأكثر ذيوعاً في عصرنا هذا، إذ نجد أن دوائر عالمية تتبنى مثل هذا النقد أو تدعمه بشكل خفي غير معلن، فقد استطاعت بعض الدوائر العالمية إلى إحداث حالة من الخطاب المضاد عند البعض بأن الشعائر حالة غير معهودة عند أهل البيت (عليهم السلام)، أو المطالبة بدليل الحلية، أو محاولة غرس روح الانهزام في نفوس البعض وكون ذلك يُعد توهيناً لمذهب أهل البيت (عليهم السلام)، إلى غير ذلك من محاولات التضعيف والهجوم المضاد على الشعائر، لكن ليس بشكلها العشوائي كما في سابقتها، بل بشكلٍ مبرمج ممنهج يتحين الفرص للانقضاض على هذه الشعيرة أو تلك.

وقد أخذت هذه المنهجية مناحٍ متعددة منها:

أ. المنحى الإعلامي:

فقد اشتركت الكثير من القنوات الإعلامية في نقد الشعائر، بل تمادت إلى حد الهجمة المنظمة ضدها، حيث اتخذت أساليب متعددة، منها تقارير إخبارية مفبركة تُظهر خطورة الشعائر، أو الاستخفاف بها من قبل الآخرين، أو أية وسيلةٍ من شأنها أن تحط من مكانة الشعائر وممارستها، فضلاً عن استضافات بعض الضيوف الذين يحملون هواجس النقد الشعائري.

وحاولت هذه القنوات أن تُعطي بُعداً واسعاً لهذه النقود وتعتبرها واقعية ولابد من الالتزام بها، بل جعلتها من الأهمية بمكان مُلغية معها الرأي الآخر أصحاب الشعائر، كما كانت مكانتهم الاجتماعية أو العلمية أو الدينية.

ب. مواقع التواصل الاجتماعي:

وهي بداية الثورة الإعلامية التواصلية، وإذ نعبّر عنها ثورة كونها اختزلت كل المحاولات من أجل إلغاء الواقع الإعلامي، ولعل العولمة اتضحت معالمها من هناك - أي من انطلاق

محاولات التواصل الاجتماعي ـ الذي عزز علاقات التواصل فيما بين المجموعات المتضادة أو المتفقة، واتضاح الفكرة المطروحة من خلال هذا الطرح الذي أخذ أبعاداً عالمية.

ولعل الشعائر أخذت القسط الأوفر في شهري محرم وصفر لإثارة النقاش والتساؤلات حول ضرورة، شرعية، واقعية تغيير الشعائر، وتجد الكثير من المشاركين يتلقون (ثقافة جاهزة) للاطلاع على آخر مستجدات (النقد الشعائري) أو (التأييد الشعائري) الذي بات الحديث عن هذين المقطعين من ضرورات التمدن ـ كما يعتقده البعض ـ أو من أسس (الثقافة المتمدنة الشابة) كما يحلو للآخرين طرحها، وتبنت هذه النقاشات محورين لا ثالث لهما، إما الالتزام بالشعائر، أو إلغائها، حتى وجد البعض أن لا حظّ له من هذه الحوار فأدخل رأسه من نافذة النقد و(بطريقة تصالحية) مع الفريقين، فأعلن تهذيب الشعائر، أي الإبقاء عليها ـ إرضاءً للشعائريين ـ وتغييرها، والتي أطلق بدل التغيير (تهذيب) أو تشذيب الشعائر، تزلفاً للناقدين، وبات هذا المقطع النقدي الثالث لا يستطيع مجاراة حالة العنف التي تُحدثها صيحات التغيير، ولا يقوى على الصمود أمام أدلة الشعائريين، فأُخرج هذا الثالث غير مرضي

عنه من قبل الفريقين، متيقنين أن هذا الفريق الثالث اتخذ موقفاً منافقاً لا يمكنه الإقناع والاقتناع بفكرته المتبناة.

ج. تأليف الكتب:

وهي المحاولة الأكثر نضوجاً في طرح الفكرة المتبناة، حيث واكبت عملية النقد الشعائري محاولات لكتابات تبرر هذه الحملة النقدية، وقد ألّف بعضهم ما يظنه أنه التزم فكرة النقد من خلال طباعة الكتب وبثها بين أوساط الناس، وكما هو معلوم أن هذه الكتب لم ترق إلى المحاولات العلمية، بل كلها (محاولات تبريرية نقدية) تسعى إلى فرض هيبتها الفكرية - كما تعتقد - حيث تبنت هذه المحاولات عناوين اجتماعية أو سياسية أو دينية، لها أتباعها، وقد سعت إلى إقناع أتباعها من التفرق والابتعاد عنها إذا هي لم تقدم معاذير ها لهذه الحالات النقدية، حتى أنك تجد أن (الإنشاءيات التبريرية) في مثل هذه الخطابات قد أخذت مأخذاً مهماً و مساحةً واسعة من هذه الكتابات.

في حين تجد أن الشعائريين بحركتهم العلمية التي تزعمها مراجع كبار، وكتّاب بارزين، وناشطين مثقفين قد حققت

تقدماً ملحوظاً في الحوار العلمي، واعتمدت على الدليل دون غيره من الخطابات الإقناعية التي ابتليت بها محاولات النقد الشعائري. من هنا فأن هذه (المطارحات الخطابية) بين الفريقين أنتجت حالة أخرى هي ليست حالة الحوار، بل حالة (تنشيط ثقافي) للذهنية الناقدة التي تريد الخروج عن المألوف، وتنشيط ثقافي للذهنية الشعائرية التي استُفزت من محاولات النقد والإلغاء.

د . المحاضرات والخطب:

وهي أقل شيوعاً في تبني منهج النقد، فإن الخطابة الحسينية منذ تاريخ انطلاقها تبنت حالة الدفاع عن الشعائر، وساهمت في تعزيزها، وكان ولا يزال للخطباء الدور الأهم في ترسيخ الشعائر والدفاع عنها، ولم يتجاوز هذا المنحى من الخطباء إلا القلة القليلة جداً والغير معتمدة في أوساطهم على المستوى الخطابي المرموق، أي هم من شواذ الأوساط الخطابية الذين يعانون من (أزمات الخمول) أو عدم الشهرة، حيث هو مدفوع لإثارة هذا النقد لتوجيه الأنظار إليه، أو أنه مشهور لكنه يعاني

من حالة الغرور والعجب، وبذلك فقد بقي الخطباء على دفاعهم الشعائري ولم يخرجوا عن هذا التوجه العام الذي عرفوا به.

ج. العقدة الوهابية:

وهي حالة فكرية شاذة انتهجها البعض، وحاولوا تطويع جميع المسلمين إلى آرائهم، والتزموا منهج التكفير الذي ورثوه عن أسلافهم الخوارج، والذين ما فتأوا إبان خروجهم إلى إعلان تكفيرهم لجميع معارضيهم، ومن هنا تنطلق الحالة الوهابية من عقدة العزلة التي عانتها في علاقاتها مع الآخرين، فلما وجدت الشيعة الإمامية قد توهج أعلامهم من خلال الشعائر الحسينية، أدركت بكل قوة تهديد هذه الشعائر للوجود الوهابي من خلال توعية الأمة لمخاطر أمثال هؤلاء، لذا بدأت الحالة الوهابية تعلن محاربتها لهذه الشعائر من خلال إعلامياتها ومحاولاتها غير المرغوبة لدى الجميع، واستخفافها بهذه الشعائر مما أدى إلى أن تصل حالة الاعتراض الوهابي على هذه الشعائر إلى مظاهر العنف والتصفية من خلال تفجير مواكبهم،

وتفخيخ السيارات، وإرسال الانتحاريين بما يضمن إيقاف مثل هذه الشعائر، لكن دون جدوى، وبالفعل بدأت حركة عنيفة من القتل بين صفوف الشعائريين بشكلها العلني وإعلان هؤلاء الوهابيين إلى تحمل مسؤولية هذا القتل والتصفيات.

وبالمقابل واجهت مجاميع الشعائريين هذه المحاولات إلى زيادة عملها والتزامها كرد فعلٍ عملي على تهديدات هذه الجهات الوهابية التي أعلنت حربها بعد نقدها للشعائر الحسينية.

سلوكيات ومناهج الفريقين:

وبهذا وقفنا على مناحي التوجهات النقدية التي أثيرت ضد الشعائر الحسينية، ولابد الآن أن نقف على طرق وسلوكيات ومناهج الطرفين في إثبات آرائهم، وصحة دعواهم.

المنهج الشعائري:

حفلت أوساط الشعائريين بحالات سلوكية تناسب رسالة الشعائر الحسينية التي تسعى إلى إظهار مظلومية الإمام الحسين(عليه السلام) ومن معه من شهداء كربلاء، وساهمت هذه

المناهج والسلوكيات في إثراء ذهنية المشاركين بفضائل التعامل والأخلاق التي تدعو إليها حركة سيد الشهداء (عليه السلام)، وسعى هؤلاء إلى تقديم أفضل السبل من أجل نشر مبادئ الثورة الحسينية، وأهم هذه السلوكيات والمناهج الشعائرية التي يمكن الوقوف عليها هي:

أولا: نبذ روح التفرقة والاحتراب بين الفريقين:

يسعى أصحاب المنهج الشعائري إلى تحقيق أعلى نسبة من التوافق والانسجام بين الأطراف المتنافسة، ويدعو إلى عدم تصعيد الخطاب المتشنج بين الفريقين، ويحاول من خلال خطاباته إلى التأكيد على احترام الرأي الآخر، كما يدعو الآخر إلى احترام مشاعر الفريق المقابل - أي أصحاب الشعائر - وعدم إلغاء خصوصياته العقائدية، وأن لا يوصل الاختلاف في الرأي إلى حالات التقاطع والإلغاء بين الفريقين، ومحاولة الانسجام بسبب المشتركات فيما بينهما وعدم التنكر لها، وبهذا فقد أحرز هذا المنهج أصحاب الفريق الشعائري تقدماً في قبول أطروحته واحتواء توجهاته الشعائرية من قبل الكثيرين.

ثانيا: انتهاج الطريقة العلمية في محاورة الآخر:

امتازت محاولات الشعائريين بتقديم الدليل العلمي على صحة الشعائر وجوازها بل إلى استحبابها، وكانت تلك الأدلة العلمية التي يقدمها هؤلاء متميزةً بالنصوع والصحة دون محاولة الابتزاز أو الأسلوب الإقناعي المجرد، بل حاولت هذه الطريقة من الاعتماد على طرق البحث العلمي، وإرساء القواعد العلمية في إثبات مشروعية الشعائر الحسنية، دون اللجوء إلى محاولات الخطاب الإقناعي الذي ترفضه هذه المنهجية.

ثالثا: سلمية المنهج:

أدرك الشعائريون أن مسؤوليتهم في إعلان هذه الشعائر هو للإعلان عن ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) ومظلوميته، ولما كانت ثورته المباركة هي حركة توعوية إصلاحية وذلك من خلال الشعار الإصلاحي الذي أعلنه الإمام الحسين (عليه السلام): (ما خرجتُ أشراً ولا بطراً ولا ظالماً ولا مفسداً ولكن خرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله وسلم...)

إلى آخر قوله المبارك، فقد أدرك الشعائريون أنهم أصحاب رسالة واعية تسعى إلى نشر الإصلاح ونبذ الفساد، وهذا يعني أن الإصلاح الحسيني المقتفى هو إصلاح عام شامل وليس هو على مستوى الشعار دون التطبيق، أو على مستوى الخطاب دون الاقتداء، بل هو حركة إصلاحية تطبيقية اقتدائية تهدف إلى أن يكون الإصلاح رائدها الأول، ساعية من خلاله إلى نبذ كل مظاهر الفساد والانحراف، وحالات العنف والتطرف، ودواعي الانحلال والتميع، وبيان ذلك لابد أن يكون من خلال نشر المبدأ الحسيني المقدس.

فمظاهر الفساد والانحراف ، يقابله كل ما من شأنه إصلاح أمر الأمة، وذلك من خلال إصلاح النفس والمجتمع، وتكامل الفرد فكراً وسلوكاً.

كما أن حالات العنف والتطرف ، تعكسها حالات عدم النضج والوعي والإدراك، ولابد من اتخاذ ما يلزم لتعزيز هذا الأمر وتقويته في نفوس الشعائريين.

ودواعي الانحلال والتميع تمنعها إمكانية استلهام الشجاعة الحسينية والفداء والتضحية الكربلائية التي أعطت بُعداً عظيماً في التضحية، ولابد أن تكون هذه الشعائر من سنخها، أي من

سنخ الحركة التضحوية الحسينية، ومعنى ذلك أن هذه الشعائر لابد أن تتصف بطابع التضحية والفداء، ومن هنا نجد أن بعض الشعائر التي اتخذت منحى التضحية كإخراج الدم واللطم وغيرها تشير إلى الحالة التضحوية والفدائية التي أججت لدى الشعائريين روح العطاء والمشاركة والفداء.

المنهج النقدي:

يُعد هذا المنهج بأنه الطريقة المضادة الأخرى للمنهج الشعائري، ويتقوم هذا المنهج في محاولة إحداث التغيير - لا على مستو الشعائر، بل إلغائها أو على أقل تقدير إيجاد البديل غير المناسب لها - ومعنى ذلك فإن لهذا المنهج سلوكياته وطرقه في التعامل مع الآخر، وأهم معالم ذلك:

اولا: طريقة الطرح والخطاب:

امتاز هذا المنهج بالتزام خطاب استخفافي توهيني للمنهج المقابل، وشعوره بحالة الترفع عن الآخر، بل أشعر الآخر - الشعائريون - بالنظرة الدونية التي يصدرها هؤلاء في خطاباتهم،

مما أثار حفيظتهم، وعدّوا هذه المحاولات امتهان لحقوقهم العقائدية والدينية، واستخفاف بخياراتهم المقدسة مما خلق حالة من القطيعة أو شبهها لدى هؤلاء الشعائريين الذين يسعون إلى سلمية الحوار وعقلنته.

ولم يجد (النقديون) سبيلاً للحوار الإصلاحي الذي من شأنه أن يُقدم أطروحة إقناعية للطرف الآخر، بل اعتمد صيغة الاستخفاف والاستهانة بأية حركة شعائرية، داعين إلى إلغاء تلك الشعائر بحجة استخفاف الآخرين بهم، وهكذا كانت القطيعة التي افتعلها (النقديون) مع (الشعائريين) سبباً في التباعد والاتهام بين الفريقين.

ثانياً: الحداثة الفكرية في النقد الشعائري:

يتبنى أصحاب هذا المنهج الفكر الحداثوي الذي يدعوهم إلى مراجعة الحالة التقليدية التي ينكفئون عليها وينتمون إليها، وإذا كانت الحداثة هي مراجعة النص وقراءته من جديد، فإن هؤلاء انحازوا إلى منحى مراجعة الذات والتعامل معها من جديد، وأغلقوا على ذاتهم كل ما من شأنه أن يربطهم

بماضيهم العتيد، ويثّبت لديهم تراثهم العريق، وتمادت هذه المجموعة في رؤيتها حتى كادت أن تختفي لإنفاقها من تعيير الآخرين لها خلف معاذير الإلغاء والتمرد والاستخفاف بكل تاريخها وتراثها، وعدت على التقليديات الشعائرية ابتداءً لمحاربتها وإبعادها عن الحالة الإعلامية - على أقل تقدير - لاقصائها فيما بعد، وأعتقد أصحاب الحداثة أن منهجهم التغييري يبدأ من هذه النقطة الحساسة أو القطيعة فيما بينهم وبين الممارسات الدونية - كما توهموها - في النظرة التشاؤمية لهذه الشعائر.

ولعل الهزيمة الفكرية والخواء الثقافي الذي ابتلي به بعضهم عاجلَ على توجهاتهم العقائدية بالإلغاء والتنازل عنها لصالح التيار الحداثوي القادم من بعض البلدان مكتسحاً معه توجهات أولئك الحريصين على التغيير - كما حاولوا أن يقدموا في ديباجة أطروحتهم ومبرراتها - لذا فقد خسر هؤلاء الجولة كون بضاعتهم الفكرية المستوردة آلت إلى الكساد لعدم رواجها في العروض الفكرية - الثقافية المختلفة.

ثالثاً: التماهي بأخلاقيات الآخرين:

المشكلة التي عاناها أصحاب المنهج النقدي، هي عقدة التماهي بثقافات الآخرين.

ومعنى ذلك أن هذه العقدة تدفعهم للتنازل عن جميع تقليدياتهم لصالح الآخرين، وقد زحفت هذه العقدة لتؤسس ثقافة النقد لجميع مظاهر الشعائر الشائعة في أوساطهم، وليقدموا صورة جديدة عن أفكارهم المضادة للتقليديات الثقافية محاولةً منهم إلى الالتحاق بركب الثقافات الأخرى، ومراعاةً لأذواقهم وتوجهاتهم، على أن هؤلاء المتماهون بثقافات الآخر لم يجدوا ترحيباً من هذه الثقافات الأخرى وعدم اعترافها بهم، وذلك لعدم تأثيرهم في هذه الثقافات إذ لم يكن لهم أي تأثير على هذه الثقافات كونهم مستوردون أو عالة عليها.

لذا فقد حاول هؤلاء إلى التوجه ـ كخطوة أولى ـ إلى نقد الشعائر ومهاجمتها بحجة استهزاء الآخرين منا، وعدم انسجام هذه الشعوب مع هذه الشعائر، في حين لم يحاولوا هؤلاء النقديون إلى إثراء خطاباتهم بالأدلة العلمية المقنعة في نقدهم

هذا سوى ما تصاعدت من صيحات النقد العشوائي غير المتزن أو المنضبط بضوابط النقد العلمي الصحيح.

مبررات النزاع:

لم يقدم المنهج النقدي قناعاته على شكل أطروحة علمية أو إقناعية ليتبنى أفكاره النقدية المعارضة للآخر، ولم يجد من نفسه إمكانية تقديم قناعاته حتى لأتباعه على أقل تقدير سوى حالات الإصرار والعناد الذي عُرف به هذا المنهج، لذا تراه في قطيعة دائمة مع جهة الحوار - وأقصد منهم الشعائريون - فقد باتت العلاقة التقليدية من تحامل كل طرف على الآخر نتيجة لعجز النقديين عن تقديم أطروحتهم ومبرراتها.

إلا أننا من خلال متابعة مسلسلات النزاع المتصاعدة بين الفترة والأخرى، فضلاً عما تفرزه مواسم محرم الحرام من نجاح وتقدم على صعيد الإبداع الشعائري، وما تؤججه هذه الخطوات المتقدمة من نجاح في نفوس الشعائريين ليواصلوا رسالتهم، فإننا نجد الحالة النقدية تتخذ منحى آخر من الشجب والإدانة، ودعوات لإيقاف مد هذه الشعائر، وقد حاولنا

اختزال هذه الإشكالات في موارد بشكلها النقدي المعروف:

النقد الأول:

إن الشعائر التي نشاهدها اليوم لم يرد فيها دليل واحد من قبل أهل البيت (عليهم السلام) وبالتالي ستكون هذه بدع لا يجوز تداولها.

وللإجابة على ذلك:

إن الإحكام قسّمت بالتقسيم المعروف: من الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهية والإباحة، وكل له دليله الوارد بالأدلة الأربعة، فإذا لم يرد في شيء دليل فنجعله في دائرة الإباحة، لما اشتهر من قوله عليه السلام: (كل شيء لك مباح حتى تعلم أنه حرام)، وفي بعضها: (حتى يرد فيها نهي)، ولما كانت الشعائر الحسينية من القسم المباح الذي لم يرد فيه نهي فقد أباحه الشرع ولم يحظره.

ولما كانت الشعائر لم يحددها الشرع بل حدد ماهيتها وهي كل أمر يشير إلى الجزع والحزن والتفجع على سيد الشهداء (عليه

السلام) فهو مرغوب في نفسه، ولما كانت مظاهر الحزن هذه نابعة من شعور الإنسان وإدراكه للمواساة فإن الشعائر تختلف باختلاف مناشئها وأوساطها، فلا تحديد لشعيرةٍ دون أخرى، ولا نهي لشعيرةٍ دون غيرها، وبهذا فإن الشعائر تتناسب والعرف السائد بين الناس، فكيف تكون شعيرة محددة بحدودٍ معينة بعد ذلك حتى يُقاس عليها الحرمة أو الاستحباب؟

على أن ما ورد عن الشارع المقدس في الحث على تعظيم الشعائر هو في دائرة الإباحة، بل الاستحباب، فالإباحة فيما لم يرد فيه نهي، والاستحباب فيما إذا اعتمد على ملاكات القصد القربي الذي تكون فيه القربة ملاكاً لحدوثها، والنهي ملاكاً لرفعها، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ**﴾. فالحث على تعظيم شعائر الله وارد مورد القصد القربي، لا ما كان مجرداً عنه، فإن تجرد عنه صار ذلك عبثاً غير مأمور به، والشعيرة كل ما كان القصد منه التعظيم والإعلام لرفع شأن إلهي محبوب لدى الشارع، وهل أوضح من كون المحبوبية إحياء ذكرى سيد الشهداء (عليه السلام) والتنويه لما جرى عليه من المصاب، وما وقع عليه من البلاء، بل هو أمر

مرغوب في حد ذاته.

وما ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام): (أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا)، فإن إحياء الأمر لم يحدده الإمام عليه السلام كيفية وأسلوباً وطريقةً، نعم حدد ماهيته بما ينسجم وشأن الجزع، وإظهار مظلوميتهم عليهم السلام، ومقاماتهم ومنزلتهم، لا كما يتصور البعض أن الإشارة لإحياء أمرهم موقوفة على نصٍ معصومٍ يرتّب طريقة الإحياء، فهم عليهم السلام لم يتدخلوا في جزئيات هذه المراسم حيث ذلك يتعلق بخصوصيات الفرد، وأعراف المجتمع، فلا مدخلية للشارع عند ذاك في تعيين الشعيرة وترتيبها وتشكيلاتها.

وخلاصة القول: إن الشعائر غير توقيفية، بل هي حالة من حالات التعبير الفردي أو الجماعي الذي أقره الشارع بدليل الإباحة، شرط أن لا يخالف هذا العمل كتاب الله ولا سنة رسوله ولا العقل أو الإجماع، وبهذا ستكون الشعائر نابعة من تقليديات المجتمع وأعرافه، وليس للشارع في ذلك من دخلٍ في تحديد صيغتها وأساليبها.

النقد الثاني:

إن من جملة الشعائر التي يمارسها البعض تجلب لهم ضرراً جسديا بالغاً، فكيف يقر الشارع مثل هذه الممارسات الضارة؟

وجواب النقد:

لابد هنا من الإشارة إلى مسألة الضرر في الشعائر، حيث تحتاج إلى بسط كلام يقتضيه المقام:

أولاً: إن الضرر المتصور في الشعائر على قسمين:

ضرر غير محتمل، وضرر محتمل.

أما الضرر غير محتمل فهو على مراتب:

المرتبة الأولى:

ما لا يحتمله العقلاء، مثل تلف النفس وهلاكها.

المرتبة الثانية:

ما يحتمله العقلاء لكن مع المشقة البالغة، كتأخير بدء المرض وصعوبة تحمل الضرر.

أما بالنسبة للمرتبة الأولى وهو تلف النفس وهلاكها، فإنه لابد من معرفة أن الضرر المنفي هنا هو الحكم الضرري، حيث وردت روايات بنفي الضرر، وكلها تشير إلى إخبار الشارع بأنه لا يُكلف العباد بالحكم الضرري، ولما كانت الأحكام الشرعية الخمسة من الحرمة والكراهة والوجوب والاستحباب والإباحة أحكام وردت فيها أدلتها الخاصة المقتضية لها، فإن الضرر مرفوع من هذه الأحكام التكليفية المحصورة في الحرمة والوجوب والكراهة، دون الإباحة والاستحباب، ولتوضيح الأمر نقول:

إن الأحكام الأولى من الحرمة والوجوب والكراهة فيها فرضٌ من الشارع على المكلف في الإتيان بها أو النهي عنها، أي أن المكلف ليس له إرادة الاختيار في هذه الأحكام الثلاثة فلابد من فعلها ولا خيار بعد ذلك للمكلف في الإتيان بها أو الانزجار عنها، فهي عزيمة لا رخصة فيما عند الشارع. أما الحكمين الأخيرين وهما: الإباحة والاستحباب فقد جعل الشارع الاختيار للمكلف، فهو مخير فيهما ومرخص بهما، فإن فعلهما أو لم يفعلهما فذلك خيارٌ له غير ملزم به.

فلو تصرّف الإنسان اختياراً بنفسه أو بماله فلا مدخليةَ للشارع هنا في النهي وعدمه، إذ إرادة المكلف هنا غير مفقودة

ولا فرض للشارع في هذا الشأن، فلو أراد إتلاف ماله أو عضو من إعضائه، كإعطاء ماله إلى الغير أو إخراج الدم منه فلا مدخلية للشارع هنا في نهيه أو جعل الداعي له، فهو مخيرٌ في ذلك غير ملزم، أي غير مسلوب الإرادة والاختيار.

إذا عرفنا ذلك فنقول:

إن الضرر المدعى في الشعائر ليس ضرراً مفروضاً من الشارع حتى تشمله قاعدة حرمة الضرر، بل هو إضرارٌ بنفسه مباحٌ له يرى فيه مصلحته، لم يأمره الشارع ولا ينهاه، بل أباح له ذلك لما اعتقده من وجود المصلحة عند فعل هذا الأمر، وله الخيار في ذلك، فلو نوى القربة بهذا العمل إلى الله تعالى كان مأجوراً مثاباً عليه، نعم الإضرار بالغير مرفوع لقاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، بمعنى لا ضرر حكمي من الشارع مفروض على المكلف، ولا إضرار من قبل المكلف بالغير، فذلك من المنهي عنه عند الشارع، أما إذا أراد المكلف الإضرار بنفسه لاعتقاده أن ذلك صحيح له في إتيانه المصلحة فهو مباح له فعله غير منهيٍ عنه، ونستخلص من ذلك:

إن إضرار الإنسان بنفسه في الشعائر غير منهي عنه كإخراج

الدم من رأسه، أو ضرب صدره، أو المشي، أو إنفاق المال في بذل الطعام وغير ذلك، مما لم يرد فيه نهي، لا عقلي ولا نقلي، بل قصد القربة في ذلك له أجره وثوابه، إذ كل عملٍ مباح إذا قصد فيه الأمر القربي مع عدم النهي فله أجر ما نواه.

وهل الدليل العقلي ناهضٌ في مثل هذه الموارد؟

فإن الشارع أمكن العقل من إدراك القبيح والحسن واستكشافه لهما، أي إقرار الشارع للعقل بتقبيحه للشيء ذاتاً، وتحسينه للشيء ذاتاً، وهو ما يطلق عليه بالتحسين والتقبيح العقليين، حيث أعطى الشارع المقدس للعقل مكانة إدراك القبح والحسن، وحكم الشارع بالقبح والحسن العقليين، وهذا من عظيم تكريم الشارع للعقل.

لكن هذا لا يعني أن العقل قادر على إيجاد الحرمة أو الوجوب الشرعيين، فإنه العقل قاصر عن إدراك ملاكات الأحكام وعِلَلها، وبذلك فلا يمكن للعقل أن يدرك حكماً واحداً من الأحكام، أي علة من علل الأحكام الواردة عن الشارع المقدس، وبهذا فكيف للعقل أن يحكم أن الحكم الضرري في الشعائر كذا وكذا، وهذا ما يقع به الكثيرون من الذين يستكشفون أحكام الله بأذواقهم وبعقولهم القاصرة

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾[1]. فلا مجال للعقل عندئذ في الحكم على أن هذه الشعيرة الحسينية أو تلك فيها ضرر فلا يجوز الإتيان بها، هذا من حيث الدليل العقلي.

أما الدليل النقلي:

فقد وردت موارد عدة في الإيذاء والضرر الذي عُرف به النبي وأهل البيت (عليهم السلام) تقرباً بذلك العمل إلى الله تعالى منها:

أولاً: ما ورد عن تورم قدمي النبي| وذلك عندما كان يقوم للصلاة، بل أوردت بعض الأخبار أن النبي| كان يقوم على أطراف أصابعه | إمعاناً منه في التقرب إلى الله تعالى حتى عوتب بقوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾. وحينما سُئل | عن ذلك فقال: (أفلا أكون عبداً شكوراً)، وهو دليل على مشروعية الإيذاء والضرر ورجحانه تقرباً به إلى الله تعالى،

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥.

فلماذا لا تكون الشعائر كذلك؟!

ثانياً: ما ورد عن السيدة الزهراء (عليها السلام) في مثل ذلك:

فقد ورد عن الحسن (عليه السلام): «ما كان في الدنيا أعبد من فاطمة عليها السلام، كانت تقوم حتى ورمت قدماها».

ثالثاً: ما ورد عن الإمام زين العابدين (عليه السلام) هذا المعنى:

فقد وصف الإمام الباقر (عليه السلام) أبيه السجاد (عليه السلام) بقوله: «ورمت ساقاه وقدماه من القيام للصلاة».

رابعاً: ما ورد عنهم (عليهم السلام) في إيذاء أنفسهم الشريفة بالمشي:

فقد ورد أن الإمام الحسن(عليه السلام) حج ماشياً خمسة وعشرين حجة والنجائب تُقاد خلفه، أو بين يديه.

وأن الإمام زين العابدين(عليه السلام) كان كذلك مع ما به من الضعف بعد واقعة عاشوراء، يمشي إلى الحج إمعاناً في رضاه تعالى.

ولابد هنا من التنبيه إلى أمور:

الأمر الأول: هل التطبير مضر؟

لم يعد التطبير مضراً وفقاً للملاكات الفقهية التي حررها علماؤنا (رضوان الله عليهم)، إذ لم يقل أحد بحرمة جرح الإنسان نفسه وإخراج الدم، حيث ذهب الجميع إلى جواز الإضرار بالنفس فيما إذا كان مختاراً ولم يخرجه شيء عن إرادته، نعم الحرمة فيما يتعلق بنفس الحكم الضرري حيث ورد النهي، أما فيما يتعلق باختيار الإنسان لضررٍ ما فلا حرمة في البين.

وبهذا فسيكون التطبير غير محرم وفقاً لهذه الملاكات الفقهية التي ذكرها العلماء جميعاً.

الأمر الثاني: هل الضرر نوعي أم فردي؟

على أن الضرر الوارد في النهي عنه هو فيما يتعلق بالأحكام الضررية، ومع هذا فإن الضرر المنهي عنه في الأحكام هو الضرر النوعي وليس الفردي، أي ما يعم النوع لا ما يقتصر

على الفرد وحده، فلو كان هناك حكماً يتضرر منه فرد واحد لا يكون سبباً للحرمة والنهي عنه لدى الجميع ، نعم الضرر العام الذي يشمل الجميع يكون ملاكاً من ملاكات الحرمة، ولابد من التنويه إلى هذا الأمر.

فإن الدليلين العقلي والنقلي غير دالين على حرمة الضرر مطلقاً، فلعل بعض الضرب يجلب المنفعة ويؤدي إلى المصلحة المتوخاة، ألا ترى أن الشارع المقدس أباح الضرر في موارد للحصول على غاياته وإرادته، فقد أوجب الجهاد مع أن الضرر وارد جداً كتلف النفس أو العضو والمشقة، ووجوب الصوم مع أنه ضرر جسدي ونفسي على المكلف، إلى غير ذلك من موارد الضرر المرجو معها تحقيق المصلحة.

والشعائر مثلها حيث إباحتها مع ما فيها من الضرر لكن تحقق المطلوب والمصلحة المرجوة من بيان مظلومية سيد الشهداء(عليه السلام) والإعلان عن مشاهد المأساة وما جرى عليه وعلى عياله، فضلاً عن تنبيه الأمة إلى ما فعله الظالمون بآل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع كل ذلك إحراز الثواب الموجود من هذه الممارسة الشعائرية.

النقد الثالث:

إن ما يمارسه البعض من شعيرة التطبير مع ضررها الجسدي فإن ضررها المعنوي لا يُستهان به، حيث تُعد هذه الممارسة توهين للمذهب، بسبب ما يثيره البعض عنا من سخرية وعدم استساغة ذلك.

والجواب على ذلك:

قد تعرضنا إلى معنى الضرر، وأشرنا إلى عدم وجود ضرر جسدي في ذلك، وعلى فرض حصول هذا الضرر فإن ذلك غير منهي عنه كما تقدم الكلام عن ذلك.

أما ما يتعلق بالضرر المعنوي، فلابد من تحديد معالم هذا الضرر:

أولاً: ما خالف العرف العام.

ثانياً: ما خالف الأعراف العامة الأخرى.

أما بالنسبة للمعلم الأول وهو مخالفة العرف العام:

حيث يُعد العرف مهماً في تحرير ملاكات الأحكام، بمعنى

أن هـذه الملاكـات يمكـن أن يُستكـشف جوازهـا وحرمتهـا مـن خلال مطابقتها للعـرف الـسائد، والعـرف المقـصود منـه هنـا هـو نحوان:

النحو الأول: عـرف المتـشرعة، حيث يُعـرف مـن سيرتهـم وإقرارهم للموضوع، ومنشؤه أدلة السيرة التي توارثوها هـؤلاء المتشرعة والارتكازات الشرعية التي وصلت إليهم.

النحـو الثـاني: عُـرف العقـلاء، وهـو الأعـم مـن المتـشرعة وغيرهم، فهو يستند إلى العقـل والفطـرة الـتي يتـوفر عليهـا كـل العقلاء.

إذن فالعرف الذي يُراد به في الأحكام الشرعية مراعاتـه هـو عُرف المتشرعة، ثم العـرف الأعـم وهـو عُـرف العقـلاء، بمعنـى عدم مخالفـة شـيء مـن أعـراف المتشرعة وهـو طريـق موضـوعي لاستكشاف إرادة الـشارع مـن خلالـه، فخلافـه خـلاف الـشارع دون شك، وبمعنى آخر فهو مـن بـاب الطريقيـة الـتي يستكـشف من خلالها الدليل الشرعي.

في حين العرف العام يُمثل أعراف لا تشير بدلالتها إلى مـراد الشارع، بل هي حاكية عن مجموع عادات وتقاليد وأذواق عامة أعتاد عليها الناس.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الأعراف تختلف من بلد إلى بلد، ومن قوميةٍ إلى أخرى، ومن ديانةٍ إلى ديانة، وهكذا، فهي مختلفة باختلاف العادات.

وإذا عرفنا ذلك:

فلا يجوز مخالفة عُرف المتشرعة ولا الخروج عليه لأن ذلك يُعد من مخالفة الدليل المستكشف من خلاله، ولا يمكن لأية شعيرة أن تخالف هذا العرف بل لابد أن تكون على وقفه وإرادته.

أما العرف العام فلا داعي لمراعاته إذا لم تكن مناشئهُ شرعية، بل هي انعكاس عن عادات وتقاليد غير ملزمة لنا.

وبعد هذا فكيف نوافق على دعوى أن الشعائر تخالف أعراف الناس وهي غُير منسجمة مع إرادتهم، فهل لابد من متابعة أعراف الناس وعاداتهم بل وإرضائهم، وكيف يمكن أن تستقيم عباداتنا ونحن نسعى لإرضاء الآخرين، وإذا أردنا مراعاة أذواقهم فإن الكثير من مناسكنا وعباداتنا لابد من التنازل عنها، كالطواف حول الكعبة، ورمي الجمرات،

والسعي بين الصفا والمروة، والصوم حيث فيه إيذاء النفس، والجهاد لأنه ضرر النفس وإتلافها، إلى غير ذلك من المواطن الضررية التي يراها الآخرون غير مجدية، وتكون داعياً للاستخفاف والاستهانة، في حين يكون غرض الشارع بلإتيانها والعمل على إيجادها .

إذن الشعائر الحسينية لا يمكن فيها مراعاة أذواق الآخرين ورضاهم، فهم لم يفكروا في رضانا وعدمه عند إقامتهم لعادات غير مقبولة عندنا، فلماذا تراعى أذواقهم دون أن يراعوا أذواقنا كذلك؟!

علماً أن هذه كلها تصورات وتخيلات يتخيلها بعض المنهزمين والأذلاء الذين لا همّ لهم إلا إرضاء الغير، وعدم مراعاة دواعي الشعائر وحكمتها.

فقد ظهر من ذلك أن التطبير هو من الشعائر الضرورية لإبقاء حرارة الذكرى دون أن يخمدها الزمن، وليكون لهيبها مشتعلة جذوته إلى الأبد.

ولابد أن نشير إلى ما يلي:

أولاً: إن عنف الشعائر مثل التطبير جاءت على خلفية

عنف الواقعة العاشورائية التي أظهرت أقسى مشاهد القتل والتنكيل.

ثانياً: إن الأعلام السياسي الأموي والعباسي وغيرهما الذي تعاقب على شيعة أهل البيت (عليهم السلام) حاول جاهداً إلغاء حقائق المأساة التي جرت على الإمام الحسين (عليه السلام) وأهل بيته وأصحابه الميامين، ولابد من إعلام عنيف وصرخة مدوية لاسترعاء انتباه الإنسانية وتعريفها بمجريات هذه الأحداث المأساوية التي جرت في كربلاء، لئلا تضيع معالم هذه المأساة في خضم إعلاميات حاكمية مستبدة، وسيكون هذا التطبير أهم وسيلة للتعبير عن حجم المأساة وعظمها.

ثالثا: إن ما يفعله الشعائريون في مراسم التطبير يفوق التصور، إذ حالة التضحية والفداء تكون السمة الأساس في هذه الشعيرة، فالمتطبر يرتدي كفن الموت يوشح به جسمه جميعاً ويحلق رأسه؛ وهي خاصية تعني تسربل الموت عند ارتداء الكفن، وإزالة مظاهر الدنيا وتركها عند حلاقة رأسه، ثم يحمل سيفاً أو مدية يضرب بها رأسه وهو في لحظة المواساة التي يستشعرها عند قرع الطبول المؤذنة ببدء الشعيرة

التضحوية، بعد ذلك سنجد نزف الدماء بتتابع من أولئك الذين يشاركون في مواكب التطبير، وهم يهتفون بشعارات تتصاعد في نبراتها حالات التهيج والاندفاع نحو التضحية والفداء (حيدر) (حيدر) وعلى إيقاعات تشبه إيقاعات الحرب.

رابعاً: إن التطبير عنّف الروح الانهزامية لدى الجميع وأدخلها في حظيرة التضحية، فإن المشارك والمشاهد بجحافل التطبير تتحفز نفوسهم للفداء والتضحية بحسب مراتب المشاركة والتفاعل مع هذا المشهد التضحوي المقدس.

خامساً: إن ظاهرة الدم جعلت عاشوراء تنمو في الذهن العام وتكبر في الذاكرة الإنسانية، كما أنها حافظت على مشروعية الواقعة واحتفظت بسلامة القضية وحفظتها من المصادرات التي تربصت بها، أو أبعدتها عن محاولات التحريف.

وهكذا هي مسألة التطبير لا تتعدى عن تعظيم أمرهم (عليهم السلام) وإظهار مظلوميتهم وما جرى عليهم من عنف المأساة.

النقد الرابع:

ما معنى مواكب المشاعل التي يحملها بعضهم في ليالي محرم، فإن تلك النيران المشتعلة هي عادة غير محببة، حيث تشير إلى نيران الفرس المجوس التي يهتمون بها في عباداتهم، فلماذا هذا التعامل وبهذه الطريقة؟

وللإجابة على ذلك:

إن المواكب كلها تشير إلى رمزية تختلف باختلاف ثقافات الناس واهتماماتهم، ومنها مواكب المشاعل حيث تشير إلى ما يلي:

أولاً: إن النيران التي توقد هي نيران الحروب التي يوقدها العرب آنذاك عند قيام الحرب، وتتقدم هذه النيران المقاتلين لإشعار العدو بقوتهم وجاهزيتهم، ولما كانت الحرب قائمة بين شيعة أهل البيت (عليهم السلام) وبين أعدائهم لم تنته، فإن ذلك يمثل استعداد وتحفيز الشيعة للتصدي لأعداء أهل البيت (عليهم السلام) وقاتليهم دون هوادة.

ثانياً: إن الطبول التي تقرعها هذه المواكب ـ في المشاعل ـ هي طبول حرب، حيث اعتاد العرب يومذاك إلى قرع طبولهم عند بداية المعركة، وهي ما تسمى بطبول الحرب، حتى صار ذلك مصطلحاً متداولاً عند بداية مواجهةٍ ما، سواء كانت عسكرية أو كلامية حيث يقال: (قرعت طبول الحرب بينهما) أي بدأت المواجهة بين الفريقين، وهذه الطبول التي يقرعها المشاركون في هذا العزاء تشير إلى استعداد شيعة أهل البيت (عليهم السلام) للمواجهة واستعدادهم لنصرة الإمام المهدي (عليه السلام) ومؤازرته.

ثالثاً: ودلالة هذا الاستعداد أن يخرج المشاركون في هذا العزاء يحملون معهم مختلف الأسلحة التقليدية التي من شأنها أن ترفد نصرة الإمام المهدي (عليه السلام) وهتافات تشير إلى عزائم هؤلاء واستعداداتهم للتضحية والتفاني. وبهذا فقد اتضحت فلسفة هذه المراسم العاشورائية.

النقد الخامس:

المشي إلى كربلاء مما يفعله البعض، وهذا أمر غير مجد، حيث انشغال الناس عن أعمالهم وترك الكثير لانشغالهم دون طائل؛ ولم نجد ما أشار إليه أهل البيت (عليهم السلام) على ذلك في الحث من روايات تكون دليلاً على جوازه بل استحبابه، فضلاً عما نراه من خروج النساء في المشي إلى كربلاء وهو أمر يثير الكثير من التساؤلات التي تكون في أذهان الكثير والانتقادات الموجهة لهذه الظاهرة.

والجواب على ذلك:

الشعائر الحسينية كلها مقررة بأدلتها، فبعض منها منصوص عليها، وبعضها نستكشفها بتحرير المناط أو بعناوينها التي تؤول إلى العنوان الاولي الفوقاني العام الحاث على إحياء أمرهم (عليهم السلام) نحو قوله عليه السلام: «أحيوا امرنا، رحم الله من أحيا امرنا».

والأدلة الواردة في إظهار الحزن والتفجع وإقامة العزاء

والمشي إلى سيد الشهداء (عليه السلام) صريحة بإرادتهم في إحياء أمرهم بهذا النحو وأمثاله.

وأما ما أشكل أن ذلك غير ضروري حيث ترك الناس أعمالهم وانشغالهم بالمشي وتعطيل مصالح البلد وغيرها كما يحدث في العراق، فأمرٌ لا يستحق الرد لسذاجة طرحه، لكن مقتضى البحث لابد من الإشارة إلى هذا الإشكال الذي يتداوله البعض.

إن النجاح الذي حققته مسيرة المشي إلى كربلاء تفوق كل التصورات، حيث أظهرت هذه المسيرة المليونية ما يلي:

أولاً: إمكانية توحيد الأمة بالحسين (عليه السلام) ليكون عنواناً مشتركاً بين الجميع، لذا فإن الجموع التي تزحف إلى كربلاء تختلف في الكثير من الدواعي القومية والإقليمية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، فهي لا يمكن لها أن تجتمع مع هذه الفوارق، ولا يتحقق لها حُلم الاجتماع إلا من خلال عنوانٍ ضاغط يضغط كل هذه المتفرقات ليجمعها في عنوانها الحسيني العام.

ثانياً: قدّمت المسيرة المليونية الزاحفة إلى كربلاء نموذجاً

تاريخياً أعطى للمشهد الكربلائي حضوراً مهماً، حيث الإيثار والتضحية والبذل الذي يقدمه المشاركون يفوق كل التصورات، وتفعيل مشاهد الواقعة من هناك لحضورها في الواقع المعاش الذي تقيمه مواكب خدمة الزائرين وتقديم الخدمات فضلاً عن المشاركين أنفسهم.

ثالثاً: أعطت مواكب المشي الى كربلاء زخماً إعلامياً مهماً استرعى انتباه العالم الذي أهمل الحالة الشيعية بوجودها وتضحياتها على طول التاريخ، حيث أذعن العالم لهذه الحالة التضحوية النادرة.

وبهذا فإن ضرورة مثل هذه الشعيرة للحصول على مثل هذه المكتسبات باتت حاجة ملحة في خضم التحديات العالمية التي يواجهها شيعة أهل البيت (عليهم السلام).

الروايات المؤكدة
على استحبابية المشي لزيارة الحسين (عليه السلام):

بلغت روايات الحث لزيارة الإمام الحسين (عليه السلام) مشياً من الكثرة لا يمكن حصرها ، حتى أن الباحث ليجد نفسه مضطراً إلى ذكر بعضها ليتسنى معرفة مدى اهتمام أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في هذا المضمار ، و لنشر إلى بعض هذه الروايات :

١ : عن علي بن ميمون الصائغ ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «يا علي ، زر الحسين (عليه السلام) ولا تدعه ، قال : قلت : ما لمن أتاه من الثواب؟ قال : من أتاه ماشياً كتب الله له بكل خطوة حسنة ومحا عنه سيئة ، ورفع له درجة ، فإذا أتاه وكّل الله به ملكين يكتبان ما يخرج من فيه من خير ، ولا يكتبان من فيه شر ولا غير ذلك ، فإذا انصرف ودّعوه وقالوا : يا ولي الله مغفور لك ، أنت من حزب الله وحزب رسوله وحزب أهل بيت رسوله ، والله لا ترى النار بعينك أبداً ، ولا تطعمك

أبداً»[1] .

٢ : عن جابر المكفوف عن أبي الصامت ، قال : سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) وهو يقول : «من أتى قبر الحسين (عليه السلام) ماشياً كتب الله له بكل خطوة ألف حسنة ، ومحا منه ألف سيئة ورفع له ألف درجة»[2] .

٣ : عن أبان بن تغلب قال : قال لي جعفر بن محمد (عليه السلام) : «يا أبان متى عهدك بقبر الحسين (عليه السلام)» ، قلت : لا والله يا بن رسول الله ما لي به عهد منذ حين ، قال : سبحان ربي العظيم وبحمده ، وأنت من رؤساء الشيعة تترك الحسين (عليه السلام) لا تزوره ، من زار الحسين (عليه السلام) كتب الله له بكل خطوة حسنة ومحا عنه بكل خطوة سيئة ، وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، يا أبان بن تغلب لقد قتل الحسين صلوات الله عليه فهبط على قبره سبعون ألف ملك شعث غير يبكون عليه وينحون»[3] .

---

(١) كامل الزيارات: ص٢٥٥

(٢) نور العين في المشي إلى زيارة الحسين (عليه السلام) ، محمد حسن الاصطهباناتي.

(٣) بحار الأنوار: ج٩٨ ص٧.

٤ : عن قدامة بن مالك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أراد زيارة قبر الحسين (عليه السلام) لا أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً محصت ذنوبه كما يمحص الثوب في الماء فلا يبقى عليه دنس، ويكتب الله له بكل خطوة حجة، وكل ما رفع قدمه عمرة»[١].

٥ : عن بشير الدهان، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما فاتني الحج فأعرّف عند قبر الحسين (عليه السلام) فقال: «أحسنت يا بشير أيما مؤمن أتى قبر الحسين (عليه السلام) عارفاً بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات ومائة عمرة ومائة غزوة مع نبي مرسل أو إمام عدل، قلت : وكيف لي بمثل الوقف؟ فنظر إلي شبه المغضوب ثم قال : يا بشير إن المؤمن إذا أتى قبر الحسين (عليه السلام) يوم عرفة واغتسل من الفرات ثم توجه إليه كتب الله له بكل خطوة حجة بمناسكها، ولا أعلم إلا قال: وعمرة»[٢].

٦ : عن أبي سعيد قال : دخلت على أبي عبد الله (عليه

---

(١) تهذيب الأحكام: ج٦ ص٤٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ج٦ ص٤٦.

السلام) في غريفة له وعنده مرازم، فسمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أتى قبر الحسين (عليه السلام) ماشياً كتب الله له بكل خطوة وبكل قدم يرفعها ويضعها عتق رقبة من ولد إسماعيل»[1].

٧: عن أبي إسماعيل، عن الحسين بن علي بن ثوير بن أبي فاختة، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «يا حسين من خرج من منزله يريد زيارة الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) إن كان ماشياً كتب الله له بكل خطوة حسنة، وحط بها عنه سيئة، حتى إذا صار بالحائر كتبه الله من المفلحين، وإذا قضى مناسكه كتبه الله من الفائزين، حتى إذا أراد الانصراف أتاه ملك فقال له: أنا رسول الله، ربك يقرئك السلام ويقول لك: استأنف العمل فقد غفر لك ما مضى»[2].

٨: عن بشير الدهان، عن رفاعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: أخبرني أبي: أن من خرج إلى قبر الحسين (عليه السلام) عارفاً بحقه غير مستكبر وبلغ الفرات ووقع في الماء وخرج

---

(١) نور العين في المشي الى زيارة الحسين عليه السلام.

(٢) تهذيب الأحكام: ج٦ ص٤٣.

من الماء كان مثل الذي يخرج من الذنوب، وإذا مشى إلى القبر فرفع قدماً ووضع الأخرى كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات»[1].

٩ : عن الحسين بن سعيد، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سُئل عن الزائر لقبر الحسين (عليه السلام) فقال: «من اغتسل في الفرات ثم مشى إلى قبر الحسين (عليه السلام) كان له بكل قدم يرفعها ويضعها حجة متقبلة بمناسكها»[2].

١٠ : عن عاصم بن حميد، قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن زيارة قبر الحسين (عليه السلام) قال في حديث: «يا عاصم لا تدع أن تأتيه فإنك كلما أتيته كتب الله لك بكل خطوة تخطوها عشر حسنات ومحا عنك عشر سيئات وكتب لك ثواب شهيد في سبيل الله أريق دمه فإياك أن تفوّت زيارته»[3].

١١ : عن حماد بن ثابت، عن عبد الله بن الحسن، قال: «من زار الحسين (عليه السلام) لا يريد به إلا الله فتفطرت قدماه في

---

(١) الوافي: ج٨ ص١٤٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ج٦ ص٥٣.

(٣) نور العين في المشي إلى زيارة الحسين (ع): ١٥٦.

ذهابه إليه كان كمن تفطرت قدماه في سبيل الله»[1].

١٢ : عن بشير الدهان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «إن الرجل ليخرج إلى قبر الحسين (عليه السلام) فله إذا خرج من أهله بأول خطوة مغفرة ذنوبه، ثم لم يزل يقدس بكل خطوة حتى يأتيه، فأذا أتاه ناجاه الله تعالى فقال : عبدي سلني أعطك، ادعني أجبك، أطلب مني أعطك، سلني حاجة أقضيها لك. قال : وقال أبو عبد الله (عليه السلام) : وحق على الله أن يعطي ما بذل»[2].

ولا نريد أن نسترسل في الروايات الواردة في ثواب زيارة الإمام الحسين (عليه السلام) في حال المشي، وما أعدّ الله تعالى من الثواب لكل خطوة.

---

(١) ن.م : ١٥

(٢) بحار الأنوار: ج٩٨ ص٢٤.

شبهات

أما ما يثار من الإشكالات والشبهات في خروج النساء للمشي إلى كربلاء فإنها لا تتعدى عن شبهات يتخيلها البعض أنها مانعه من خروجهن، وبإمعان النظر نجد أن لكل شبهة جوابها الذي لا يغيب عن ذهن أحد من الناس، وإليك بعض هذه الشبهات مع أجوبتها :

الشبهة الاولى :

إن التزاحم والتدافع بين الرجال والنساء المؤدي إلى الاختلاط أحد دواعي المنع.

الجواب :

إن التزاحم والتدافع إذا أخذ إحدى الملاكات المؤدية لمنع النساء من المشي، فلابد أن يترتب هذا الإشكال على مناسك الحج كذلك، إذ نجد أن الحج يحدث فيه من التدافع ما لم يمكن تصوره، واختلاط الرجال بالنساء مما لا ينكره أحد، وأشد ما

يحدث عند رمي الجمرات أو عند الطواف أو إلى غير ذلك من المواقف المؤدية إلى الاختلاط والتدافع، فهل يجوز للمستشكل أن يعمم إشكاله إلى مناسك الحج ليكون ذلك سبباً في المنع؟ أو معذورية المرأة عن الحج؟ وإذا أشكل بأن المرأة لها أن تستنيب في موارد الاختلاط فلا أحد يقول بكون الازدحام والاختلاط من معذرات المرأة في الاستنابة ، بل ملاك الاستنابة العجز وعدم القدرة عن القيام بأداء منسكها من مرض أو عجز أو مانع شرعي كالطاهرة في حال الحيض ، فيجوز لها الاستنابة في بعض موارد رفع التكليف للعجز أو عدم القدرة .

وإذا كان الاختلاط سبباً في المنع فلابد أن يسري هذا العذر إلى الزيارات الأخرى كالزيارة الشعبانية وزيارة عرفه وزيارة عاشوراء إلى غير ذلك فيعمم المنع إلى سائر المناسبات لسراية ملاكات المنع إلى الموارد الأخرى .

وما سمعنا من بعيد أو قريب أن الزيارات منشأ للفتنه بين الرجال والنساء، غير صحيح بل العكس من ذلك ، فحتى الذي في قلبه مرض يصلح الله قلبه لما يراه من أجواء روحانية تبعد عن ذهنه ومخيلته ما قد يتبادر إلى ذهن المستشكل هذه وأمثالها.

الشبهة الثانية :

إن خروج المرأة لا بد أن يكون بإذن زوجها ، فإذا لم يرض زوجها فستكون بين أمرين ، بين ارتكاب المعصية بمخالفة زوجها أو بين أن تفرض عليه الخروج ، وسيكون ذلك مثاراً للبغضاء والعداوة والمنافرة بين الزوجين .

الجواب :

إننا لم نجد أحداً منع زوجته من الخروج إلى زيارة الحسين (عليه السلام) إلا لعذر ما ، فضلاً عن كون أكثر النساء تصاحب أزواجهن في الخروج ، ولا غضاضة في ترخيص الزوج لزوجته بالخروج إذا لم يكن هناك عذر شرعي .

الشبهة الثالثة :

إن المرأة تحتاج إلى محرم عند خروجها ، في حين نجد أن بعضهن لا يلتزمن بالخروج مع المحرم ، وهذا اشكال يرد على الكثير من النساء .

يحدث عند رمي الجمرات أو عند الطواف أو إلى غير ذلك من المواقف المؤدية إلى الاختلاط والتدافع، فهل يجوز للمستشكل أن يعمم إشكاله إلى مناسك الحج ليكون ذلك سبباً في المنع؟ أو معذورية المرأة عن الحج؟ وإذا أشكل بأن المرأة لها أن تستنيب في موارد الاختلاط فلا أحد يقول بكون الازدحام والاختلاط من معذرات المرأة في الاستنابة ، بل ملاك الاستنابة العجز وعدم القدرة عن القيام بأداء منسكها من مرض أو عجز أو مانع شرعي كالطاهرة في حال الحيض ، فيجوز لها الاستنابة في بعض موارد رفع التكليف للعجز أو عدم القدرة .

وإذا كان الاختلاط سبباً في المنع فلابد أن يسري هذا العذر إلى الزيارات الأخرى كالزيارة الشعبانية وزيارة عرفه وزيارة عاشوراء إلى غير ذلك فيعمم المنع إلى سائر المناسبات لسراية ملاكات المنع إلى الموارد الأخرى .

وما سمعنا من بعيد أو قريب أن الزيارات منشأ للفتنه بين الرجال والنساء، غير صحيح بل العكس من ذلك ، فحتى الذي في قلبه مرض يصلح الله قلبه لما يراه من أجواء روحانية تبعد عن ذهنه ومخيلته ما قد يتبادر إلى ذهن المستشكل هذه وأمثالها.

الشبهة الثانية :

إن خروج المرأة لا بد أن يكون بإذن زوجها ، فإذا لم يرض زوجها فستكون بين أمرين ، بين ارتكاب المعصية بمخالفة زوجها أو بين أن تفرض عليه الخروج ، وسيكون ذلك مثاراً للبغضاء والعداوة والمنافرة بين الزوجين .

الجواب :

إننا لم نجد أحداً منع زوجته من الخروج إلى زيارة الحسين (عليه السلام) إلا لعذر ما ، فضلاً عن كون أكثر النساء تصاحب أزواجهن في الخروج ، ولا غضاضة في ترخيص الزوج لزوجته بالخروج إذا لم يكن هناك عذر شرعي .

الشبهة الثالثة :

إن المرأة تحتاج إلى محرم عند خروجها ، في حين نجد أن بعضهن لا يلتزمن بالخروج مع المحرم ، وهذا اشكال يرد على الكثير من النساء .

الجواب :

لم يشترط أحد في خروج المرأة في سفر مصاحبة المحرم لها ، وإلا يعد سفر معصية ، بل لم يشترط أحد خروج المرأة للحج إلا بمحرم ، نعم إلا اذا استلزم الضرر على النفس أو العرض أو المال، فلابد أن يصحبها محرم لدفع موارد الضرر .

الشبهة الرابعة :

إن المرأة لها شأن مهام الأسرة والقيام بمصالح الأولاد من تربية وتهيئة اللوازم البيئية التي يحتاجها الأولاد، وانشغالها بالخروج في المشي سيؤدي إلى تضييع حقوق الأسرة وعدم مراعاة أمرها .

الجواب :

إن ذلك ليس من شؤونها، نعم ما اتفق عليه العرف ألجأها للقيام بشؤون خارجة عن شؤون الزوجية، فضلاً عن أننا نعلم أن الأسرة كلها تشتغل بالخروج للمشي إلى الحسين (عليه السلام) في زيارة الأربعين، ولم تحتج الأسرة إلى ما كانت تحتاجه من المرأة في الأيام العادية .

ولكن :

إن هذه الشبهات مما لا يحتاج معها الرد ، فهي واهية وغير جديرة بالإجابة ، ولكن تنزلاً أجبنا عن ذلك مع مراعاة الأفهام القاصرة الأخرى .

إلا أن الذي يحزّ في النفس إن اثارة مثل هذه الموارد من الشبهات والشغب على الشعائر الحسينية بمثل ذلك، له دواعيه الأخرى التي تخرج على نطاق البحث ، فضلاً عن كون هذه الشعائر لا يوقف مداها مثل هؤلاء ، إلا أن ذلك لا يتعدى عن توهين المرأة المؤمنة والمساس بكرامتها ، فضلاً عن إثارة الإشكالات لدى المخالفين لمثل هذه الشعائر لتكون لهم حجة التشهير والتشنيع ! .

الشبهة الخامسة

إن البذل الذي نشاهده اليوم من الطعام أمر غير مسبوق مع وجود الأعداد الهائلة من الفقراء والمحتاجين، وكان من المفترض توجيه مصاديق هذا الإنفاق على القطاعات الواسعة من المحتاجين .

وللأجابه على ذلك :

إن الخلط الذي يقع به هؤلاء الناقدون أمر يدفعهم إلى عدم التفرق بين وجوه الخير المختلفة وبين ما يجب مراعاته من الواجبات في هذا الشأن، فإن المكلف مطالب برعاية الفقراء في أمواله وإنفاقها في وجوهها الشرعية من الحقوق كالخمس والزكاة لتغطية احتياجات المحتاجين، وهو في الوقت نفسه مطالب بمراعاة وجوه الخير كبناء المساجد ودعم شعائر الله تعالى كدعم نفقات المشاريع الخيرية ذات الشأن التبليغي الذي يصب في مصلحة الحركة الإعلامية والتعليمية والتثقيفية وغيرها، وإذا أردنا أن نلغي كل الاعتبارات في وجوه الخير ونوجهها إلى شأن واحد وهو مساعدة الفقراء توقفت لدينا الكثير من المصالح التي أراد الشارع تحقيقها.

الفهرس